

## قرار رقم ٩٠/٢٠

### بشأن القواعد المنظمة لتحديد احرامات شواطئ البحر

بعد الاطلاع على الترسوم السلطاني رقم ٨٥/٢٧ بإنشاء لجنة عليا لتخطيط المدن .  
وعلى قرار اللجنة العليا لتخطيط المدن الصادر في اجتماعها الخامس لعام ١٩٨٨ المتعدد بتاريخ  
١٩٨٨/١١/٩ م .

### تقرر

- مادة ( ١ ) :** يكون تحديد احرامات شواطئ البحر بمراعاة ما يلي :
- أ - حدود التنمية العمرانية على امتداد السواحل العمانية .
  - ب - تمكين العموم من استخدام الشواطئ والانتفاع بها باستثناء المناطق المخصصة لاستخدامات معينة .
- مادة ( ٢ ) :** تتولى وزارة الاسكان تحديد احرامات شواطئ البحر في كل منطقة بالتنسيق مع وزارة البيئة ووزارة التجارة والصناعة و بمراعاة الدراسات التخطيطية للمناطق والمدن والقرى على اختلاف مستوياتها سواء أكانت القبلية أم هيكلية أم محلية .
- مادة ( ٣ ) :** يراعى عند اعداد الدراسات التخطيطية الخاصة باستعمال المناطق المجاورة لشواطئ البحر ما يلي :
- أ - الشروط الفنية الخاصة بمكافحة تآكل الشواطئ التي تقررها وزارة البيئة .
  - ب - العوامل والظروف الطبيعية الخاصة بالمنطقة .
  - ج - الدراسات التخطيطية الخاصة بالمناطق الحاذية لها .
- مادة ( ٤ ) :** لا يجوز الترخيص بإنشاء أية مشروعات سياحية على شواطئ البحر الا بعد اجراء الدراسات اللازمة للتأكد من امكانية تأمين خدمات المرافق العامة الضرورية للمشروع والحفاظة على النواحي البيئية والجمالية لموقع المشروع .
- مادة ( ٥ ) :** يكون تحديد نطاق الاحرامات على امتداد شواطئ البحر بمقاييس أفقيه من علامة أقصى دورة المد .
- مادة ( ٦ ) :** يكون تحديد نطاق الاحرامات في المناطق الساحلية العمرانية وفقاً للاعتبارات الآتية :
- أ - يقصد بالمناطق الساحلية العمرانية - في تطبيق أحكام هذا القرار - المناطق التي تتواجد فيها تجمعات سكنية على مستوى مدينة أو قرية .
  - ب - يراعى عند تحديد نطاق الاحرامات ، المنشآت الثابتة القائمة ضمن الحدود التقليدية المتعارف عليها لهذه المناطق من جهة البحر بصرف النظر عن قربها من حدود المد - على ان تتولى تحديدها وزارة الاسكان بالتنسيق مع وزارة البيئة وغيرها من الوزارات والجهات المعنية .
- على أن يسمح لأصحاب الأراضي الواقعة خلف هذه الحدود القائمة المباني الجديدة أو تعديل المباني القائمة بعد ان تقوم وزارة الاسكان برسمها واعادة تخطيط المناطق المشار اليها .

ج - يراعى في حالات الامتداد العمراني لهذه المناطق ، التحديد الوارد لاحرامات الشواطئ ، والمنصوص عليه في المادة (٧) من هذا القرار بعد تعديله بما يتفق مع العوامل والظروف الخاصة بكل منطقة من هذه المناطق وذلك حسبما تقرره وزارة الاسكان بعد التنسيق مع وزارة البيئة .

مادة ( ٧ ) : يكون تحديد نطاق الاحرامات في المناطق الساحلية المفتوحة وفقا للاعتبارات الآتية :

أ - يقصد بالمناطق الساحلية المفتوحة - في تطبيق أحكام هذا القرار - المناطق التي لا تتواجد فيها أية تجمعات سكنية والواقعة خارج حدود الامتداد العمراني المتوقع لها والمحدد من قبل وزارة الاسكان .

ب - يكون تحديد الاحرامات بمواقع ٣٠٠ متر بالنسبة للسواحل الطبيعية في حالة تمتعها بمناظر طبيعية بما في ذلك الصخور الشاهقة والرؤوس الصخرية ، ولا يجوز انشاء أى مشروع - داخل نطاق هذه الاحرامات - الا بعد موافقة وزارة البيئة بالتنسيق مع وزارة الاسكان .

ج - يكون تحديد الاحرامات بمواقع ١٥٠ مترا بالنسبة للشواطئ الرملية وحول مناطق الاخوار المائية .

د - يكون تحديد الاحرامات بمواقع ٥٠ مترا بالنسبة للشواطئ المائية التي يكون للتطوير العمراني فيها أثر محدود على البيئة .

مادة ( ٨ ) : يكون للجنة العليا لتخطيط المدن - بعد التنسيق مع وزارة الاسكان ووزارة البيئة وغيرها من الوزارات والجهات المعنية - تحديد القواعد التفصيلية المنظمة لتنفيذ أحكام هذا القرار .

مادة ( ٩ ) : يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القرار أو يتعارض معه .

مادة (١٠) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية و يعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

قيس بن عبد المنعم الزواوي  
نائب رئيس الوزراء  
للشؤون المالية والاقتصادية  
رئيس اللجنة العليا لتخطيط المدن

صدر في : ١٤ شوال ١٤١٠ هـ  
الموافق : ٩ مايو ١٩٩٠ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٢٢٦)  
المسيرة في ١٩٩٠ / ٥ / ١٥ م

وزارة التربية والتعليم والشباب  
قرار وزاري  
رقم ٩٠ / ٢

بشأن الضافة تخصص التربية الرياضية  
بالكليات المتوسطة للمعلمين والمعلمات

بعد الاطلاع على القرار الوزاري رقم ٧٦ / ٨١ في شأن تأسيس معاهد المعلمين والمعلمات -  
وعلى القرار الوزاري رقم ٨٢ / ٦٧ بشأن تعديل النظام التعليمي لاعداد المعلمين والمعلمات بالسلطنة  
وتعديلاته .